



ضوء أخضر

نأكل مما نزرع.. ونبني مما نصنع (5)

يلحظ الراصد للانتاج المحلي التطور الكبير الذي يشهده قطاع الزراعة الديوانية، فقد أصبح لدينا الآن ما يزيد عن مليون و500 ألف رأس من مختلف أنواع الماشية والأغنام والأبقار والجمال، وما زالت الدولة تواصل هدفها الحثيث في تعزيز الاتساح لنقطة حاجات الاستهلاك المحلي الكافل، وعلاوة على ذلك، فإنها تهدف إلى المحافظة على أنواع نادرة وطيبة من اللحوم لتزويد السوق، بالأمان والدحوم.

وكيف تتحقق ذلك الأمر، كان لا بد من التوازن في الاتساح، تماشياً مع حدة الارتفاع في عدد الماشية، التي يفضلها مركبات مختبرات مركز الجودة الزراعية من إنتاج استيلاد - ثلاثة زواياً من نوع من العاج ونوع من الأغام، الفعل الذي سيفصل لقطر إنتاج 2 مليون رأس من الماشية سنوياً للاستهلاك المحلي، وهو المدفوع إلى المحافظة على دينارها إلى تحقيقه من خلال الذي تسعى الدولة إلى تشجيعه في الغرب والمزارع.

حيث تقوم بدعم مربي الماشية الديوانية، عن طريق تسهيل الحصول على قروض ميسرة أشارة حيوانات التربية.

وفي هذا الإطار، وفت الدولة ممثلة في وزارة البلدية والبيئة، برئاسة لاستيلاد حيوانات عالي الجودة، مستفادة منه عشرات العزب، كما أنها قامت بتاهيل العديد من العادات السطحية وتصحيح مواقع أخرى لعيادات جديدة، إضافة إلى الانتهاء من تمويج تعميم للعادات الجديدة، وتتجدد موقعاً لإنشاء مستشفى بيطري، وموقعاً آخر لإنشاء مستشفى بيطري للجمال، ومن الأشخاص الممنحة التي قامت بها الوزارة أيضاً فكراً التقني والمتابعة التقنية، التي تصر من خلالها التوزيع الخيري للكافلة الديوانية في البلاد، الذي يوجهه تجاه وزاراة من إنسان، خريطة رقمية للديوانات الديوانية.

ويحسب آخر المعلومات، فإن هناك اتجاهات لافتتاح مصانع زراعية خلال الفترة القادمة، لتكون على إنتاج الزراعي والحيوانات الداجنة، وهي تقتضي ذلك تناول نسخة وتحفيز الأعلاف للحيوانات، حيث تسعى وزارة البلدية والبيئة إلى توسيع قاعدة دعم الأعلاف من خلال بنك تمويل التنمية، في دعم المزارعين والإنتاج الديواناني والإنتاج السمكي في البلاد، بالإضافة إلى الدعم الذي تبذله شركة بلدنا للإنتاج الديواناني لتوفير الحليب، حيث بدأت في استيلاد ما يقارب أربعين ألف فقرة من أسناناً وبميركا وأسامياً وهوندا، بهدف تجذيف الكائنات الداتية من الحليب داخل قدرة دثال سننة أو سنتين، بعد زيادة عدد الأبقار الديوانية من أربعين ألف إلى 25 ألف بقرة، نتظر منها إنتاج منه ألفطن من الدليل يومياً.

ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية الوطنية لرؤية قطر 2030 تدرك تماماً أن الأمن الغذائي لا يتوقف على الاتساح المحلي من الأراضي والمواجر، لذلك تناول من خلال المقال القادم في هذه السلسلة من المقالات التي تناقض واقع الأمن الغذائي في قطر، أن نشعر بخطر أهم الخطوط والإنجازات التي حققت في قطاع الدحوم البيضاء والدواجن والأسماك، بالإضافة إلى الشروط الموضوعة لعملية تنظيم ممارسة مهنة الصيد البحري، التي تهدف بشكل أساسى إلى المحافظة على جنة كبرى من الثروة السمكية في البحر.